THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

كلمة
الدكتور فيصل المقداد
وزير الخارجية والمغتربين

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية

إلى

الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

27 أيلول 2021

السيّد عبد الله شهيد، رئيس الدّورة السّادسة والسّبعون للجمعيّة العامّة،

يَطيبُ لي أنْ أهنئكم على انتخابكم رئيساً للجمعيّة العامّة في دورتها الحاليّة، وأنْ أتمنى لكم كلَّ النّجاحِ والتوفيقِ في المهامِ الموكلةِ إليكم، كما أشكر الأمين العام على الجهود التي يبذلها في إطار الولاية المناطة به لتحقيق تطلعات الدول الأعضاء وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

السيّد الرّئيس، السّيدات والسّادة،

لقدّ مرَّ العالمُ خلال العامين الماضيين بظروفٍ غيرِ مسبوقةٍ منذ سنواتٍ طويلة، فقد امتلأتِ المشافي بالمرضى وخَسرنا ملايينَ الأرواح.... تَراجع الاقتصادُ وازداد الفقرُ والجوع.... عُزلت المُدن وقُيّدت الحركة وأغلقت الجامعات والمدارس، وبِتنا نَخشى الاقترابَ من بعضنا البعض... كلّ ذلك كان بسببِ فيروسٍ لا يُرى بالعين المجرّدة، ومازال يتطوّر ويتحوّر ويهدّد بِحصدِ المزيد من الأرواح في جميع أنحاء العالم.

في مواجهة هذا الواقع الصّعب، كان هُناك جانبٌ مُضيءٌ، حيث بُذلت جهودٌ جبّارةٌ وحُقّقت نجاحاتٌ هامّةٌ، سواء على المستوى الطبيّ أو على مستوى التضامن الإنسانيّ الذي أظهرته بعض الدول. **وفي المقابل كان هُناك جانبٌ مُظلم،** فهناك مَنْ استخدم الجائحة وسيلةً لاستهداف الدّول الأخرى سياسيّاً واتّهامها باختراع الفيروس، وهناك مَنْ تعامل بأنانيّة وتجاهل حاجات الآخرين مُعتقداً أنّه يعيش في جزيرة مَعزولة؛ إلا أنّ الأسوأ من هذا وذاك هو مَنْ تمادى في إجراءاته الاقتصاديّة القسريّة المفروضة أحاديّاً على الدّول والشّعوب التي لا تسير في ركبه، رغم كل الآثار الإنسانيّة الكارثيّة التي خّلفها ذلك، ضارباً بعرض الحائط كل المناشدات التي أطلقتها الأمم المتّحدة والمنظمات الإنسانيّة لرفع هذه الإجراءات أو تخفيفها... **فإذا كان كوفيد 19 يَقتلُ مرّة، فهو يقتلُ مرّاتٍ ومرّات في ظل ما يسمى "العقوبات"**. وسأستشهد هنا بما قالته المقرّرة الخاصّة المعنيّة بالتأثير السلبيّ للتدابير القسريّة الأحاديّة على التمتّع بحقوق الإنسان، وأقتبس "إنّ العقوبات تجلب المعاناة والموت في دول مثل كوبا وإيران والسودان وسورية وفنزويلا واليمن" انتهى الاقتباس. وأيضاً بما قالته مجموعة من خبراء حقوق الإنسان المستقلين التابعين للأمم المتحدة، وأقتبس: "إنّ العقوبات التي فُرضت باسم تقديم حقوق الإنسان هي في الواقع تقتل الناس وتحرمهم من الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في الصحة والغذاء والحق في الحياة نفسها" انتهى الاقتباس.

نُرحب بموضوع النقاش العام للدورة السّادسة والسبعين للجمعيّة العامّة وهو "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل... "؛ ولكن السؤال هنا هو: هل سيكون البعض متّسقاً مع هذا العنوان؟ وهل سيتمُّ فعلاً بناء القدرات بشكل مستدام واحترام حقوق الشعوب؟ وهل ستتمُّ الاستفادة من دروس السنوات الماضية؟ وهل ستتوقّف حكومات بعض الدول عن سياساتها الخاطئة التي تَركت تداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار في العالم؟ هذا هو السّؤال الذي ننتظرُ أن نخرج بإجابات واضحةٍ وحاسمة عليه إذا ما أردنا فعلاً ألا يكون موضوع هذا النقاش العام مجرّد شعارٍ للاستهلاك الإعلاميّ والسياسيّ بعيداً عن الواقع الفعلي.

السيد الرئيس،

ليس خافياً عليكم أن بلادي، سورية، كانت إحدى أكثر الدّول تضرّراً من الأعمال والجرائم الإرهابيّة التي جرت بدعم عسكريّ وماليّ وإعلاميّ ولوجستيّ من قبل دول معروفة بتورطها في دعم الإرهاب، والذي لن تتّسع سطور هذه الكلمة لاستعراض الويلات التي عاناها شعبنا بسببه، فقد قَتَل الأبرياء، وهَجّر الآمنين، ودَمّر البنى التحتيّة، وسَرق مقدّرات البلاد، وتَسبّب بأزمات إنسانيّة في بلد كان يفتخر بالإنجازات التي حقّقها شعبه في مختلف المجالات، حيث وصلت معدّلات التنمية إلى أكثر من 9.5% في العام 2010 السابق لبدء الحرب الإرهابيّة على سورية. ولكن في المقابل وبفضل تضحيات وبطولات شعبنا وجيشنا، وبمساعدة قيّمة من الأصدقاء والحلفاء، حقّقنا إنجازات استثنائيّة في مواجهة هذا الإرهاب والقضاء عليه، وسيسجّل التاريخ أنّ الشّعب السّوري لم يدافع، فقط، عن نفسه وعن وطنه وحضارتهِ في كفاحه ضدّ الإرهاب، بل دافع أيضاً عن البشريّة جمعاء.

إننا نشدّد على أنّ مواصلة هذه المعركة النبيلة حتى تطهير كل الأراضي السّوريّة من دَنس الإرهاب، وبسط سلطة الدولة وإعادة الأمن والاستقرار إلى كل ربوع البلاد، هو واجبٌ وطنيّ ودستوريّ، وحقٌ غير قابل للنقاش أو المساومة، ولن تثنينا عنه أيّة اعتداءات أو ضغوط خارجيّة، أو أيّة أكاذيب وادعاءات جرى ويجري التّرويج لها. ونحن نقول لمن مازال يراهن على الإرهاب ويستثمر فيه، بأنّ رهانه خاسر ومدمّر، لأنّ هذا الإرهاب سيرتدُّ عليه عاجلاً أم آجلاً، وسيدفع ثمنه الأبرياء، كما حصل في دول مُختلفة من العالم؛ وهو الأمر الذي يجب أن نحرص جميعاً ألا يتكّرر. وفي هذا السياق، يبدو أن أحداً ممّن اعتلى هذا المنبر قبل أيام، مازال منفصلاً عن الواقع، ويعتقد واهماً أنّه يستطيع أن يعيد عقارب الساعة للخلف، وأنّ أمواله يُمكنها أن تغطي فشله وجرائمه، أو أنّ استمراره في استثمار الإرهاب في سورية يُمكن أن يحقّق غايات أسياده.

السيد الرئيس،

لقد تعاملت سورية بجدّية وإيجابيّة مع الاجتماعات التي عُقدت بصيغة أستانا، أملاً منها في أن يسهم ذلك إيجاباً في معركة محاربة الإرهاب واستعادة الأمن والاستقرار في سورية؛ ولكن النظام التركي مازال يقدّم الدليل تلو الدليل على عدم التزامه بمخرجات أستانا وتفاهمات سوتشي ذات الصّلة بمنطقة إدلب شمال غرب سورية، إضافةً إلى استمراره في دعم وحماية التنظيمات الإرهابيّة المتواجدة هناك، ولا سيما "جبهة النّصرة" المصنّفة كتنظيم إرهابي من قبل مجلس الأمن؛ ممّا حوّل هذه المنطقة إلى خزان للإرهابيين الأجانب، وذلك بشهادة تقارير اللجان المختصّة في مجلس الأمن نفسه. هذا ناهيك عن جرائم الحرب

والجرائم ضدّ الإنسانيّة التي يرتكبها النظام التركي في الأراضي التي يحتلها في سورية، سواء عبر سياسات "التتريك" والتهجير القسري وقمع أبناء تلك المناطق الرافضين لهذا الاحتلال، أو عبر العقاب الجماعي من خلال قطع المياه بشكل متعمّد ومتكرّر عن أكثر من مليون مواطن سوري في مدينة الحسكة والتجمعات السكنية التابعة لها، إضافة إلى تخفيض منسوب تدفق نهر الفرات إلى أقّل من نصف النسب المتّفق عليها بين البلدين بموجب اتفاقية العام 1987، مع ما يتسبب به ذلك من تداعيات إنسانيّة وبيئيّة وصحيّة وزراعيّة خطيرة. لذلك فإنّ كل هذه الانتهاكات والجرائم تستدعي تدخّلاً عاجلاً وجدّياً من مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتّحدة لوقفها بشكل فوريّ.

السيد الرئيس،

نعيد التأكيد على موقفنا بأنّ أي وجود أجنبي على الأراضي السورية دون موافقة الحكومة السورية هو وجود غير شرّعي ويشكّل خرقاً سافراً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتّحدة، ولكل قرارات مجلس الأمن ذات الصّلة بسورية التي تؤكّد على ضرورة الالتزام القوي بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليميّة، هذا ناهيك عن أنّ هذا الوجود يمنع استكمال مهمة القضاء على الإرهاب، ويهدد الاستقرار والأمن في المنطقة. وبالتالي **فإنّ احتلال القوات التركيّة والأمريكيّة لأراضٍ سورية تحت ذرائع واهية، وقيامها بسرقة ثروات ومقدرات الشعب السوري، يجب أن ينتهي فوراً ودون قيّد أو شرط.** وكما دَحرت سورية الإرهاب من معظم أراضيها، فإنها ستعمل بذات العزيمة والإصرار على إنهاء هذا الاحتلال بكل الوسائل التي يكفلها القانون الدوليّ، والتاريخ السوريّ يشهد أنّه لا بقاء لمحتل طال الزمن أم قَصُر.

إننا نحذّر القلّة من أصحاب الأجندات الانفصاليّة في شمال شرق سورية من الاستمرار في أوهامهم المرفوضة من الشعب السوري، لأنهم بذلك يضعون أنفسهم في خانة القوى المتآمرة على وحدة سورية أرضاً وشعباً، وسيتمّ التعامل معهم على هذا الأساس. وعليهم أن يصحوا من غفلتهم ويتعلموا من الدروس الماثلة أمامهم وعلى مقربة منهم من أنّ الرهان على القوى الخارجيّة والاستقواء بالمُحتل على أبناء شعبهم، هو رهان فاشل ولا يجلب إلا الذل والهوان لأصحابه، والأذى والضرر لبلادهم وشعبهم.

السيد الرئيس،

بالتوازي مع مسار مكافحة الإرهاب، كانت الحكومة السوريّة منفتحة دائماً على أية مبادرات أو جهود سياسية صادقة وحيادية لمساعدتها في الخروج من هذه الأزمة التي استهدفت سورية دولةً وشعباً، وذلك على الرّغم من وجود عوائق

تضعها دولٌ ليس لها مصلحة في استمرار هذه الجهود بالاتجاه الذي يحقّق الاستقرار في سورية. ومع الحفاظ على الثوابت الوطنيّة، شاركت الحكومة السورية في محادثات جنيف، ومشاورات موسكو واجتماعات أستانا، كما سهّلت إطلاق عمل لجنة مناقشة الدستور عبر مساهمتها في الوصول إلى اتفاق بشأن تشكيلة اللجنة وقواعد الإجراءات الخاصّة بها. إننا نعيد التأكيد على موقفنا بأنّ هذه العملية يجب أن تكون بملكية وقيادة سورية ودون تدخل خارجي انطلاقاً من قاعدة أنْ الدستور وكل ما يتّصل به هو شأن سوري-سوري يقرره السوريون بأنفسهم. كما نؤكّد على ضرورة أن يحافظ المبعوث الخاص إلى سورية على دوره كميسّر وأن ينقل ما يحدث بصورة نزيهة وحيادية وموضوعيّة.

السيد الرئيس،

لقد أكّدنا مراراً بأنّ أبواب الوطن مفتوحة على مصراعيها أمام جميع اللاجئين السوريين للعودة الطوعية والآمنة إلى بلدهم، ولذلك فإنّ مختلف الجهات المعنية في سورية تعمل بشكل حثيث ومتواصل لتحقيق ذلك، سواء من خلال العمل على إعادة بناء وتأهيل البنى التحتية والمرافق الخدميّة في المناطق التي تمّ تحريرها من الإرهاب، أو من خلال اعتماد إجراءات لتسهيل عملية عودة الراغبين منهم، وتأمين متطلّباتهم الأساسية. وتحقيقاً لهذه الغاية تمّ إصدار عدد من المراسيم التي يمكن الاستفادة منها لضمان العودة الآمنة والطوعية للمعنيين بذلك؛ **ولكن للأسف لا تزال جهود الدولة السورية والدول الصديقة في الشأن الإنساني تصطدم باستغلال البعض لأوجاع ومعاناة السوريين، وتوظيف ذلك لتحقيق مآرب بعيدة كل البعد عن الأهداف الإنسانيّة ومصالح الشعب السوري.** وهنا نؤكّد على ضرورة أن يجري العمل الإنساني في سورية بما يتّسق مع احترام سيادة الدولة ووحدتها وسلامتها الإقليمية والعمل بموافقتها وبالتنسيق معها وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 182/46. **كما نؤكّد على ضرورة توسيع النشاط الإنسانيّ ليشمل المساعدات التنموية ومشاريع التعافي المبكر والصّمود الهادفة إلى توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والرعاية الطبيّة والتعليم والمأوى.** ونحن على استعداد لتقديم التسهيلات اللازمة لتحقيق ذلك وإيصال المساعدات الإنسانية إلى مُستحقيها من داخل سورية، وإغلاق ما يسمى آلية المساعدات عبر الحدود التي طغت عليها كل أشكال الفساد وعدم الفعالية وسمحت بوصول المساعدات إلى المجموعات الإرهابية بدلاً من المحتاجين الحقيقيين لها.

السّيد الرئيس، السّيدات والسّادة،

تؤكّد الجمهوريّة العربيّة السوريّة مرّة أخرى على أنّ استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظروف، ومن قبل أي كان، وفي أي مكان أو زمان، هو أمرٌ

مُـدان ومرفـوضٌ كلّيـاً، ولـذلك انضـمت سـورية طوعـاً إلـى اتفاقيـة حظـر الأسـلحة الكيميائيـة وأوفـت خـلال فتـرة قياسـيّة بكـل الالتزامـات الناتجـة عـن هـذا الانضـمام، وحرصـت علـى التّعـاون المسـتمرّ مـع منظمـة حظـر الأسـلحة الكيميائيـة لإغـلاق هـذا الملـف بأسـرع وقـت ممكـن؛ ولكـن للأسـف عَمـدت بعـض الـدول إلـى تسـييس هـذا الملـف بشـكل فاضـح سـواء عبـر الاسـتمرار فـي توجيـه اتّهامـات لسـورية لا أسـاس لهـا مـن الصـحّة مَصـدرها المجموعـات الإرهابيّـة ومَـنْ يـدعمها، أو عبـر التشـكيك بتعـاون سـورية مـع المنظمـة، إلـى جانـب اسـتغلالها لتقـارير تفتقـر إلـى المصـداقيّة والمهنيّـة، والتلاعـب بنصـوص الاتفاقيّـة لإنشـاء آليـات غيـر شـرعية وتمريـر قـرار فرضـته الـدول الغربيـة ضـد سـورية فـي الـدورة 25 لمـؤتمر الـدول الأطـراف يشـكل سـابقة خطيـرة فـي مسـيرة عمـل المنظّمـة، وسـيفاً مُصـلّطاً علـى رِقـاب جميـع الـدول الأطراف.

السيد الرئيس،

تواصـل إسـرائيل، ومنـذ العـام 1967، احتلالهـا لجـزء غـالٍ مـن الأراضـي السـورية ألا وهـو الجـولان، ولـذلك فـإنّ الجمهوريـةَ العربيـةَ السـوريةَ تعيـد التأكيـد علـى تمسُـكَها الراسـخ بحقّهـا باسـتعادةِ كامـل الجـولان السـوري المحتـل حتـى خـطِ الرابـعِ مـن حزيـران لعـام 1967، وتؤكّـد علـى أنّ كافـةِ القـرارات والإجـراءاتِ التـي اتخـذتها إسـرائيل، السـلطةُ القائمـةُ بـالاحتلالِ، لتغييـرِ معالمـهِ الطبيعيـةِ والديموغرافيـة، أو فـرض قوانينهـا وسـلطاتها وإدارتهـا عليـه، هـي باطلـة ولاغيـة ولـيس لهـا أي أثـر قـانوني بموجـب القـانون الـدولي وقـرارات الأمـم المتحـدة ذات الصـلة، وخاصّـة قـرار مجلـس الأمـن رقـم 497 لعـام 1981. لقـد بـات مـن غيـر المقبـول اسـتمرار عجـز الأمـم المتحـدة والمجتمـع الـدولي عـن إلـزام إسـرائيل بتنفيـذ هـذه القـرارات، ووقـف انتهاكاتهـا المنهجيـة والجسـيمة لقـانون حقـوق الانسـان والقـانون الإنسـاني الـدولي، وخاصّـة سياسـة الاسـتيطان ودعـم الإرهـاب والقمـع والتمييـز العنصـري والاعتقـال التعسـفي بحـق المـواطنين السـوريين الـرازحين تحـت الاحـتلال، وسـرقة مـوارد الجـولان الطبيعيّـة، إضـافة إلـى اعتـداءاتها المتكـرّرة وانتهاكاتهـا المتواصـلة للسـيادة السـورية؛ ولـذلك لا بـدّ مـن ضـمان مسـائلة إسـرائيل علـى هـذا السـلوك المـارق وضـمان عـدم إفلاتهـا مـن العقـاب، حفاظـاً علـى الأمـن والاسـتقرار فـي المنطقـة، وإحقاقاً للحق والعدالة، وتنفيذاً للقانون الدولي.

السيّد الرئيس،

رغـم كـل مـا حصـل فـي سـورية خـلال السـنوات الماضـية، مازالـت قضـية فلسـطين هـي القضـية القوميـة المركزيـة بالنسـبة لسـورية التـي لـن تـدخر جهـداً فـي الوقـوف إلـى جانـب الشـعب الفلسـطيني الشـقيق فـي نضـاله لاسـتعادة أراضـيه المحتلّـة وكـل

حقوقِـه المشـروعة، وخاصـةً حقـه فـي إقامـةِ دولتـهِ المسـتقلة علـى أرضـهِ وعاصـمتُها القـدس، ومنحهـا العضـوية الكاملـة فـي الأمـم المتّحـدة، وحـقّ اللاجئـين الفلسـطينيين فـي العـودة إلـى وطـنهم، وذلـك وفقـاً للقـانون الـدولي وقـرارات الأمـم المتّحـدة ذات الصـلة. كمـا تُطالـب سـورية بوقـف جـرائم الحـرب والجـرائم ضـد الإنسـانيّة التـي ترتكبهـا إسـرائيل فـي الأراضـي الفلسـطينيّة المحتلـة، وخاصـة أعمـال القتـل والاسـتيطان والحصـار والاعتقـال التعسّـفي والتهجيـر القسـري والتمييـز العنصـري. وتحمّـل سورية الدول الداعمة لإسرائيل مسؤولية وتَبعات استمرار هذه الجرائم.

السيد الرئيس،

تجـدد بـلادي تضـامنها الكامـل ودعمهـا لموقـف جمهوريـة إيـران الإسـلاميّة فـي وجـه الإجـراءات الأمريكيـة غيـر القانونيّـة وغيـر المسـؤولة تجاههـا، لا سـيما مـا يتعلّـق بانسـحاب الولايـات المتحـدة مـن الاتفـاق النـووي. وفـي هـذا المجـال تـدين سـورية الحصـار الاقتصـادي المفـروض علـى كوبـا منـذ عقـود، والإجـراءات الأمريكيـة فـي عسـكرة الوضـع فـي شـبه الجزيـرة الكوريـة. كمـا تطالـب بوقـف كـل أشـكال الإرهـاب الاقتصـادي الـذي تمارسـه الولايـات المتحـدة وحلفائهـا الغـربيين ضـدّ إيـران وفنـزويلا وبـيلاروس ونيكـاراغوا وكوريـا الديمقراطيـة، وضـد بـلادي سـورية، وذلـك إعمـالاً للقـانون **الـدولي وقـرارات الأمـم المتّحـدة. ولا بـدّ لـي أيضـاً مـن التعبيـر عـن دعمنـا لـنهج روسـيا والصـين فـي الحفـاظ علـى القـانون الـدولي وضـمان الأمـن والاسـتقرار وتحقيـق التنميـة فـي العـالم، وفـي مواجهـة** محـاولات الهيمنـة وسياسـات التـدخل الخارجي التي تنتهجها بعض الدول.

السيد الرئيس،

ختامـاً، أؤكّـد علـى ضـرورة تعزيـز لغـة الحـوار والتفـاهم فيمـا بـين دولنـا، بنـاء علـى قاعـدة الاحتـرام المتبـادل والمصـالح المُشـتركة والتّسـاوي فـي السـيادة واحتـرام القـانون الـدولي، بمـا يؤسّـس لنظـام عـالمي جديـد أكثـر توازنـاً وديمقراطيّـة وعدالـة، ويُسـهم فـي تحقيـق الطموحـات المُشـتركة لشـعوبنا وتحقيـق التنميـة والازدهـار والاسـتقرار الـذي ننشـده، بعيـداً عـن سياسـات حكومـات بعـض الـدول القائمـة علـى التـدخّل العسـكري والسياسـي ودعـم الإرهـاب وفـرض الإجـراءات القسـريّة أحاديّـة الجانـب، خلافـاً لكـل القـيم التـي نـادت بهـا البشـريّة والمبـادئ التـي قـام عليهـا الميثـاق. يجـب أنْ يُـدرك الـبعض أننّـا نعـيش فـي عـالمٍ واحـدٍ يَتـرابط ترابطـاً وثيقـاً وأنّـه لا يمكـن لدولة أن تحقّق مصالحها وتضمن أمنها على حساب مصالح وأمن الدول الأخرى.